

التأسيس المعرفي للإنسانيات الحديثة

في ضوء منهج النمذجة الفكرية MANHAJ

MANHAJ | Intellectual Modeling Methodology — منهج النمذجة الفكرية

ورقة بحثية علمية — الورقة 03

المؤلف: فوزي مسعود

الإصدار: 1.0 — أكتوبر 2026

حول هذه الورقة

تبحث هذه الورقة في التأسيس المعرفي للإنسانيات الحديثة من منظور منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ)، باعتماد فحص المرجعيات ونقاط الأصل والمجالات المفاهيمية التي تنتظم وفقها بعض المشاريع الفكرية، وتحليل أثرها في إنتاج المعنى وتوجيه الفعل المعرفي. وتركز على التمييز بين النظر القبلي، الذي يتناول شروط تأسيس المعرفة ومرجعياتها، والنظر البعدي، الذي ينطلق من معرفة أو إطار قائم؛ كما تفحص إشكالية تعميم النموذج التاريخي.

وتستعين الورقة بعدد من المشاريع الفكرية بوصفها حالات تطبيقية لاختبار أدوات الفحص المنهجي، وتهدف إلى اختبار مدى قدرة MANHAJ على الكشف عن البنية التأسيسية لإنتاج المعنى.

وتندرج هذه الورقة ضمن برنامج البحث الأوسع لمنهج النمذجة الفكرية (MANHAJ)، ولا تمثل عرضاً شاملاً للمنهج أو بديلاً عن وثيقته المرجعية. وإنما تعالج إشكالية بحثية محددة، تستكمل من خلالها الأوراق المستقلة الأبعاد النظرية والتطبيقية للمنهج.

العلاقة بوثيقة MANHAJ المرجعية

تطور هذه الورقة تطبيقاً بحثياً محدداً للمنهج المعروف في الوثيقة المرجعية:

Messeoud, Faouzi. *Intellectual Modeling Methodology (MANHAJ) — Reference Document — Version 1.0*. Zenodo, 15 September 2026. DOI: [10.5281/zenodo.22769627](https://doi.org/10.5281/zenodo.22769627)

وتستند الورقة إلى الإطار المفاهيمي والمنهجي المحدد في الوثيقة المرجعية، ولا سيما العلاقة بين المركزية العقدية ونقطة الأصل والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى والفعل المعرفي والنظر القبلي والنظر البعدي. وهي دراسة علمية مستقلة في موضوعها وإشكالياتها، لكنها لا تستقل عن المرجعية النظرية التي تؤطر تطبيق المنهج، ولا تحل محل الوثيقة المرجعية.

الاستشهاد بالورقة

Messeoud, Faouzi. *The Epistemological Foundations of Modern Humanities in Light of the Intellectual Modeling Methodology (MANHAJ): Posterior Inquiry, the Origin Point, and the Problem of Generalizing the Historical Model. Scientific Research Paper, Paper 03, Version 1.0*. 2026.

الورقة 03 — التأسيس المعرفي للإنسانيات الحديثة في ضوء منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ): النظر البعدي، ونقطة الأصل، وإشكالية تعميم النموذج التاريخي.

تبدأ الورقة العلمية في الصفحة التالية.

تبحث هذه الورقة في التأسيس النظري لمعارف الإنسانيات الحديثة، من خلال مساءلة الشروط المرجعية التي تنتظم منها عملية إنتاج المعرفة، وطرق تناول الواقع ومشكلاته، وتوجيه مسارات تفسيره والحكم عليه. ولا تقتصر الدراسة على نقد النتائج أو التفسيرات التي تقدمها المشاريع الفكرية، بل تنتقل إلى فحص نقطة الأصل والمرجعيات والمفاهيم التي تؤطر النظر إلى الموضوع، ومدى خضوعها للمساءلة القبلية.

تنطلق الورقة من فرضيتين مترابطتين، تتعلق الأولى بإمكان استمرار فاعلية المركزية الغربية داخل بعض معارف الإنسانيات والمشاريع الفكرية، حتى حين تتخذ هذه المشاريع من نقد الغرب أو الحداثة موضوعاً لها؛ وذلك عندما تنقد بعض النتائج دون مساءلة المسلمات المرجعية التي تؤطر عملية إنتاج المعرفة. وتتعلق الثانية بإمكان وقوع بعض المسارات المعرفية في الدور المنهجي (مصادرة على المطلوب)، عندما يصبح الموضوع أو معيار مستمد منه نقطة الأصل ومعيار الحكم في الوقت نفسه، من دون إخضاع ذلك المعيار لفحص مستقل.

وتوظف الورقة منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ) إطاراً لفحص هاتين الفرضيتين، بالاستناد إلى مفاهيم المركزية العقدية، ونقطة الأصل، والمجال المفاهيمي، وإحداثية المعنى، والفعل المعرفي، وقانون ثنائية اتجاه النظر: القبلي والبعدي، وقانون الصوابية. ويجري اختبار الفرضيتين من خلال نماذج متباينة من المشاريع الفكرية. وتتمثل مساهمة الورقة في اقتراح الانتقال من نقد منتجات المعرفة إلى فحص نماذجها التأسيسية، بما يتيح مساءلة المرجعيات التي قد تعيد إنتاج مركزيات معرفية مهيمنة، والكشف عن مواطن القصور المنهجي التي قد تحد من قدرة بعض المعارف على تفسير المشكلات ومعالجتها.

الكلمات المفتاحية: منهج النمذجة الفكرية؛ MANHAJ؛ الإنسانيات الحديثة؛ المركزية العقدية؛ نقطة الأصل؛ المجال المفاهيمي؛ النظر القبلي والبعدي؛ المركزية الغربية؛ الدور المنهجي؛ مصادرة على المطلوب.

1. المقدمة: من نقد النتائج إلى فحص التأسيس

تتناول معارف الإنسانيات الحديثة الإنسان والمجتمع والتاريخ والسياسة والثقافة، وتنتج تفسيرات متعددة للظواهر الإنسانية، كما تقدم تصورات عن أسباب المشكلات وشروط التغيير وسبل المعالجة. وقد اتخذ جانب مهم من النقد الفكري شكل مساءلة لهذه التفسيرات والنتائج، أو مقارنة بين المدارس والمناهج، أو كشف للتناقضات التي تظهر في تطبيقاتها. غير أن التحرك في مساحة النتيجة أي الواقع يغفل عن مساحة السبب الذي

أوجد ذلك الواقع، مما يجعل الفعل المعرفي الحالي غير ملّم بالشروط التي تنتظم منها عملية إنتاجه ويتركها خارج نطاق النقد نفسه.

من هنا تنطلق هذه الورقة من سؤال تأسيسي: هل يكفي نقد النتائج والتفسيرات التي تنتجها معارف الإنسانيات لتجاوز حدودها، أم أن ذلك يقتضي أيضًا فحص نقطة الأصل والمرجعيات التي تحدد ما يمكن أن يظهر موضوعًا للمعرفة، وكيف يُفهم، وبأي مفاهيم وإحداثيات يُتناول، وبأي معايير يُحكم عليه؟ لا يتعلق السؤال بمجرد التمييز بين مناهج مختلفة أو بين نتائج متعارضة، بل بمستوى أسبق من هذا الاختلاف: مستوى التأسيسات التي تجعل بعض المفاهيم والمعايير ممكنة وفاعلة داخل المشروع الفكري، وتحدد مجال الأسئلة التي يستطيع طرحها والنتائج التي يمكن أن ينتهي إليها. فقد يختلف مشروعان في تفسير ظاهرة معينة، بينما يشتركان في افتراضات تأسيسية ضمنية لا يتناولها أي منهما بالفحص. وقد يعلن مشروع نقده لمنظومة معرفية، لكنه يواصل استعمال مفاهيمها ومعاييرها في تحديد المشكلة وصياغة البدائل.

لا يعني ذلك أن كل نقد للواقع يظل أسيرًا لشروط الواقع نفسه، ولا أن كل مفهوم نشأ في سياق غربي يحمل بالضرورة دلالة المركزية الغربية. وإنما يعني أن العلاقة بين المرجعية والمفهوم والنتيجة تحتاج إلى فحص، وأن الانتماء المعلن للمشروع أو موقفه السياسي والفكري لا يكفي وحده للحكم على بنيته التأسيسية. وتقترح الورقة، في هذا السياق، النظر إلى التأسيس المعرفي بوصفه مجالًا للفحص المنهجي، لا مجرد خلفية تاريخية أو نظرية يمكن التسليم بها. ويقتضي ذلك مساءلة نقطة الأصل التي تنتظم بالنسبة إليها عملية النظر، والمجال المفاهيمي الذي تتحرك فيه، وإحداثيات المعنى التي تحدد موقع الموضوع داخل ذلك المجال، والفعل المعرفي الذي ينتج عنه المعنى أو الحكم والانتقال بين التناولات البعدية والقبلية.

1.1. الإشكالية المركزية

يمكن صياغة الإشكالية المركزية للبحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تتحرك معارف الإنسانيات الحديثة داخل أطر تأسيسية تتعامل مع نقطة الأصل ومرجعيات تفسير الواقع بوصفها معطيات مسلّمًا بها، وما أثر ذلك في استمرار فاعلية المركزية الغربية في بعض المشاريع الفكرية، وفي إمكان وقوع بعض مسارات إنتاج المعرفة في الدور المنهجي (مصادرة على المطلوب)؟

يتفرع عن هذا السؤال سؤالان أساسيان:

أولاً: هل يمكن أن يستمر تأثير المركزية الغربية داخل مشروع فكري يتخذ من نقد الغرب أو الحداثة موضوعًا له، إذا ظل المشروع يعتمد بعض المرجعيات والمفاهيم والإحداثيات التي تنتظم منها المعرفة الغربية دون مساءلة تأسيسية؟

ثانياً: هل يمكن أن يؤدي عدم فحص نقطة الأصل وعلاقتها بالموضوع ومعايير الحكم إلى مسار معرفي يعيد إنتاج مقدماته، بدل أن يتيح فحصها وتجاوزها؟

السؤال الأول يتعلق بالبنية المرجعية وعلاقتها بالمركزية المعرفية؛ أما الثاني فيتعلق بصوابية المسار المعرفي وإمكان وقوعه في المصادرة على المطلوب. وقد تجتمع الظاهرتان في مشروع واحد.

1.2. فرضيات البحث

تختبر الورقة فرضيتين رئيسيتين.

الفرضية الأولى: إعادة إنتاج المركزية الغربية.

تفترض الورقة أن جانباً من معارف الإنسانيات الحديثة قد يستمر في إعادة إنتاج المركزية الغربية، ليس بالضرورة من خلال تبنيها المعلن، وإنما عبر اعتماد بعض مرجعياتها ومفاهيمها وإحداثياتها بوصفها أطراً مسلماً بها لفهم الواقع وتفسيره. وقد يظهر هذا الاحتمال حتى في مشاريع تنقد الغرب، عندما يظل النقد منصّباً على بعض النتائج التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية، دون مساءلة الشروط التأسيسية التي تحدد معنى المشكلة، ومعايير الحكم عليها، وحدود الحلول الممكنة.

الفرضية الثانية: الدور المنهجي (مصادرة على المطلوب).

تفترض الورقة أن بعض مسارات إنتاج المعرفة قد تقع في المصادرة على المطلوب عندما يُتخذ الموضوع المراد تفسيره أو الحكم عليه، أو تصور معين له، نقطة أصل ومعيّاراً للحكم في الوقت نفسه، دون فحص مستقل للأساس الذي يمنح ذلك المعيار صلاحيته. ويؤدي هذا الوضع، في الحالات التي تثبت فيها شروط المصادرة، إلى إعادة إنتاج مقدمات الإطار المعرفي نفسه بدل إخضاعها للمساءلة.

1.3. أهداف البحث

تهدف الورقة إلى:

1: نقل مركز الاهتمام من نقد نتائج المشاريع الفكرية وحدها إلى فحص شروط إنتاج المعرفة التي تنتظم منها تلك النتائج وفحص مسلماتها التأسيسية.

2: اختبار مدى استمرار فاعلية المركزية الغربية داخل بعض المشاريع الفكرية، بما في ذلك المشاريع التي تعلن نقدها.

3- فحص العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع ومعايير الحكم، والكشف عن الحالات التي قد يقع فيها المسار المعرفي في المصادرة على المطلوب.

4- توظيف مفاهيم وقوانين MANHAJ في بناء إجراء فحص قابل للتطبيق على مشاريع فكرية متباينة.

5- تحديد ما تسمح به الشواهد من استنتاجات، مع التمييز بين النتائج الخاصة بالحالات المدروسة والادعاءات العامة المتعلقة بمعارف الإنسانيات.

1.4. أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في أن مساءلة التأسيس المعرفي قد تكشف حدودًا لا يظهرها نقد النتائج وحده. فإذا كانت المشكلة ناتجة جزئيًا عن المرجعيات التي تحدد مسبقًا كيفية فهم الواقع، فإن معالجة النتائج دون فحص تلك المرجعيات قد تترك الشروط المنتجة للمشكلة قائمة.

ومن هذه الزاوية، يتيح البحث النظر إلى التحرر الفكري باعتباره قدرة على مساءلة المرجعيات المهيمنة وخروج من الضمنيّات التي لا يتم التوقف عندها، كما يتيح فحص بعض أوجه القصور في معالجة المشكلات، من خلال التحقق مما إذا كانت المعايير المعتمدة تسمح بفحص مقدماتها أم تعيد إنتاجها.

ولا تفترض الورقة أن كل إخفاق في تفسير المشكلات يرجع إلى خلل تأسيسي، ولا أن فحص نقطة الأصل وحده يكفي لحل المشكلات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. إنما تسعى إلى تحديد ما إذا كان الفحص التأسيسي يكشف عن أسباب منهجية إضافية ينبغي أخذها في الاعتبار.

2. موقع منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ) من موضوع

الفحص

2.1. المنهج أداة للفحص لا نتيجة مسبقة

توظف الورقة منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ) بوصفه إطارًا منهجيًا قبليًا لفحص المشاريع الفكرية، لا بوصفه موقفًا مسبقًا من نتائجها. فالمشروع موضوع الفحص لا يُحكم عليه من خلال موافقته على مصطلحات

المنهج أو مخالفته لها، ولا من خلال انتمائه إلى مدرسة فكرية أو حضارية معينة، بل من خلال فحص بنيته المرجعية ومسار إنتاج المعرفة والمعنى فيه.

ويقتضي ذلك التمييز بين استعمال مفاهيم MANHAJ باعتبارها أدوات للفحص، وبين افتراض أن نتائج الفحص يجب أن تتوافق سلفاً مع أحكام محددة. فوظيفة المنهج هي الكشف عن العلاقات التأسيسية والجهاز النظري الضابط له، واختبار صوابية المسار، وتحديد ما تسمح به الشواهد، لا فرض نتيجة موحدة على جميع المشاريع.

كذلك، فإن عدم استعمال مشروع ما مصطلحات MANHAJ لا يدل بذاته على غياب الوظائف أو العلاقات التي تشير إليها تلك المصطلحات. والعكس صحيح؛ فالتشابه اللفظي مع مفاهيم المنهج لا يثبت تحقق شروطها في المشروع. لذلك يعتمد الفحص على منطوق المشروع ولوازمه، وعلى العلاقات التي يمكن إثباتها بين مرجعياته ومفاهيمه ونتائجه.

2.2. البنية المرجعية للمشروع الفكري

لا يُختزل المشروع الفكري في مجموعة من الآراء أو النتائج المنفصلة؛ إذ تنتظم عناصره ضمن بنية تحدد ما يعده موضوعاً للمعرفة، وما المرجعيات التي ينطلق منها، وما المفاهيم التي يستخدمها، وكيف ينتقل من مقدماته إلى أحكامه.

ومن ثم، فإن فحص المشروع يقتضي تتبع العلاقة بين عناصر هذه البنية، لا الاكتفاء باستخراج تصريح واحد أو مفهوم منفرد. وقد يكشف منطوق المشروع عن مرجعيته بصورة مباشرة، وقد تظهر بعض لوازمها من الطريقة التي يعرّف بها المشكلة، أو من المعايير التي يستخدمها لتقييم الحلول، أو من الحدود التي يضعها لما يمكن اعتباره تفسيراً مقبولاً.

ويُراعى في ذلك ألا تُنسب إلى المشروع مقدمات لا يثبتها منطوقه أو لوازمه، وألا يُعامل كل استعمال لمفهوم شائع في الفكر الغربي دليلاً على الخضوع للمركزية الغربية. فالمطلوب هو تحديد الوظيفة التي يؤديها المفهوم داخل البنية المرجعية، وموقعه في مسار إنتاج المعرفة.

2.3. المستويان الرئيسيان للفحص

تستند الورقة إلى مستويين متمايزين نسبياً:

أولاً: فحص التأسيسات المرجعية.

يركز هذا المستوى على نقطة الأصل والمرجعيات والمفاهيم التي تنتظم منها عملية النظر، وعلى مدى خضوعها للمساءلة القبلية. ويُستخدم لاختبار فرضية إعادة إنتاج المركزية الغربية أو غيرها من المركزية، دون افتراض تحققها مسبقًا.

ثانيًا: فحص صوابية المسار المعرفي.

يركز هذا المستوى على العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى والفعل المعرفي، وعلى ما إذا كان الانتقال من المقدمات إلى النتائج يسمح بفحص الأساس الذي يقوم عليه الحكم. ويُستخدم لاختبار احتمال المصادرة على المطلوب، وتحديد مواضعها إن ثبتت.

ولا يستلزم ثبوت نتيجة في المستوى الأول ثبوت نتيجة مماثلة في المستوى الثاني. فقد يكشف الفحص عن مرجعية مهيمنة دون أن يثبت وقوع مصادرة على المطلوب، وقد يكشف عن خلل في مسار الاستدلال دون أن يثبت أن مصدره المركزية الغربية.

3. نقطة الأصل بوصفها مدخلًا إلى فحص التأسيس

3.1. أهمية نقطة الأصل

تحتل نقطة الأصل (*القانون الرابع في "منهج" / فقرة 9.1 من الوثيقة المرجعية*) موقعًا أساسيًا في فحص البنية المعرفية؛ لأنها المرجع الذي تنتظم بالنسبة إليه عملية التناول والقياس وتحديد العلاقات بين الموضوع وغيره. ولا يقتصر السؤال على ما إذا كان المشروع يعلن نقطة أصل معينة، بل يتناول أيضًا ما إذا كانت نقطة الأصل الفعلية ظاهرة في بنائه أم مضمرة في مفاهيمه ومعاييرها.

وقد يتحدث المشروع عن موضوع بعينه، لكنه يحدد معناه وحدوده انطلاقًا من مرجعية لا يصرح بها بصورة مباشرة. وقد يعلن تعدد المرجعيات، بينما تكشف طريقة اشتغاله عن معيار يحظى بالأولوية النهائية في تفسير الظواهر والحكم عليها. لذلك لا يكفي تصريح المشروع عن نفسه لتحديد نقطة أصله؛ بل ينبغي فحص ما تؤديه المرجعيات في مسار إنتاج المعرفة.

3.2. التمييز بين المركزية العقدية ونقطة الأصل

ينبغي التمييز بين المركزية العقدية (*النظرية الثانية في "منهج" / فقرة 6.2 من الوثيقة المرجعية*) ونقطة الأصل. فالمركزية العقدية تتصل بالبنية المرجعية العليا التي تنتظم منها الرؤية، في حين تشير نقطة الأصل إلى المرجع الذي تنتظم بالنسبة إليه عملية التناول والقياس داخل مسار معرفي معين.

وقد تظهر العلاقة بينهما في المشروع، لكنها لا تعني تطابق المفهومين. كما لا يصح تحديد المركزية العقدية بمجرد استخراج معيار واحد أو ملاحظة نتيجة منفردة؛ بل يتطلب ذلك فحصًا يبيّن موقع المرجعية في البنية العامة للمشروع وعلاقتها ببقية عناصره.

ويقتضي هذا التمييز أن يسأل الفاحص عن المرجعية التي تنتظم منها رؤية المشروع، ثم عن نقطة الأصل التي تتحرك بالنسبة إليها عملية تفسير الموضوع، وعن العلاقة بينهما. ولا يجوز افتراض أن نقطة الأصل المعلنة هي بالضرورة المركزية العقدية الفعلية، أو أن كل معيار يستخدمه المشروع يمثل مركزية عقدية مستقلة.

3.3. صور العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع

يمكن، لأغراض الفحص الإجرائي، التمييز بين ثلاث صور للعلاقة بين نقطة الأصل والموضوع:

1. نقطة أصل مستقلة عن الموضوع: يكون المرجع الذي تنتظم بالنسبة إليه عملية النظر متميزًا عن الموضوع الذي يراد تفسيره أو الحكم عليه.
 2. نقطة أصل مرتبطة بموضع الموضوع أو حالته: تتحدد عملية النظر بالرجوع إلى موضع الموضوع أو الحالة التي يوجد فيها، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الموضوع هو المعيار الوحيد للحكم عليه.
 3. نقطة أصل مرتبطة بخاصية من خصائص الموضوع: تُمنح خاصية معينة من الموضوع موقع المرجع الذي ينتظم بالنسبة إليه الحكم، وقد تتحول هذه الخاصية إلى معيار وحيد لتقييم الموضوع نفسه.
- هذا التقسيم إجراء تحليلي لتوجيه الفحص، وليس قانونًا مستقلًا يضاف إلى قوانين MANHAJ.

3.4. متى يصبح الموضوع هو المسطرة؟

تظهر إشكالية «الموضوع هو المسطرة» أي الوقوع في إستحالة منطقية وهي الدّور، / المصادرة على المطلوب، عندما لا يقتصر الموضوع على كونه محلًا للبحث، بل يصبح التصور المعتمد عنه هو المرجع النهائي الذي تُقاس به قيمة الموضوع نفسه، من دون فحص مستقل للأساس الذي يمنح ذلك التصور صلاحيته.

ولتوضيح ذلك، يمكن تصور مثالين افتراضيين:

المثال الأول: مراكمة اللذة. إذا اعتُبرت زيادة اللذة معيارًا أعلى للحكم على الأفعال والسياسات، فإن السؤال التأسيسي لا يتعلق بمجرد الاعتراف بأهمية اللذة، بل بالأساس الذي يمنح مراكمة اللذة سلطة الحكم النهائية. هل يُفحص هذا الأساس، وحدود المعيار وعلاقته بالمعايير الأخرى، أم يُعامل باعتباره مرجعية نهائية لا تحتاج إلى تبرير؟

المثال الثاني: تعظيم المنفعة البشرية. إذا قُيِّمت النظم والتصورات بحسب المنفعة التي تحققها للإنسان، فإن الفحص يتناول كيفية تعريف المنفعة، والمرجعية التي تحدد معناها، وما إذا كان تعريفها مستقلاً عن التصور المراد تقييمه. فإذا استمد المشروع معنى المنفعة من التصور نفسه، ثم استخدم ذلك المعنى لتبرير التصور، فقد ينشأ احتمال المصادرة على المطلوب.

لا تثبت هذه الأمثلة وقوع المصادرة لمجرد اعتماد اللذة أو المنفعة معياراً. فقد يضع مشروع ما معياراً واضحاً ويبرر اختياره ويخضعه للمراجعة والنقد. ولا يظهر الإشكال إلا عندما تكشف الشواهد أن المعيار يستمد صلاحيته من الموضوع نفسه، ثم يُستخدم للحكم عليه دون فحص مستقل للأساس الذي يقوم عليه.

3.5. نقطة الأصل المضمرة

قد لا يعلن المشروع نقطة أصله بصورة صريحة، وقد يصف نفسه بأنه محايد أو نقدي أو تعددي، بينما تنتظم عملية إنتاج المعرفة فيه حول مرجعية ضمنية. ولا يعني ذلك أن كل مرجعية غير معلنة تمثل بالضرورة خللاً؛ فقد تكون بعض المرجعيات مفهومة من سياق البحث أو من مقدماته المصرح بها، ثم أنه أساساً لا يوجد مجال موضوع قياس من دون نقطة مرجعية.

إنما يصبح الكشف عن نقطة الأصل المضمرة ضرورياً عندما تؤثر هذه المرجعية في تحديد معنى الموضوع، أو ترتيب المعايير، أو تقييد الأسئلة الممكنة، أو استبعاد بدائل من دون تبرير كافٍ.

ومن المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في الفحص:

- المرجعية التي يستند إليها المشروع عند تعريف المشكلة.
 - المعيار الذي يحسم التعارض بين التفسيرات أو البدائل.
 - التصور الذي يحدد ما يُعد تقدماً أو تخلفاً، أو نجاحاً أو إخفاقاً.
 - الحدود التي يضعها المشروع لما يمكن اعتباره معرفة أو تفسيراً مقبولاً.
 - المقدمات التي يستخدمها في نقد غيره، دون أن يخضعها للفحص نفسه عند تقييم مشروعه.
- هذه مؤشرات استرشادية لا تمثل قائمة آلية لإصدار الأحكام. ويجب رد كل استنتاج إلى منطوق المشروع ولوازمه، والتمييز بين ما يصرح به وما يستنتج من بنيته.

3.6. نقطة الأصل والمصادرة على المطلوب

تتصل نقطة الأصل بإشكالية المصادرة على المطلوب عندما يصبح الأساس الذي يقوم عليه الحكم جزءاً من الموضوع الذي يراد إثبات الحكم بشأنه، ثم يُستخدم هذا الأساس لتبرير النتيجة دون فحص مستقل.

فإذا اتخذ مشروع ما تصورًا محددًا للإنسان نقطة أصل، ثم عرّف المنفعة أو النجاح وفق ذلك التصور، ثم حكم على صلاحية التصور نفسه بمدى تحقيقه للمنفعة التي عرّفها انطلاقًا منه، فإن الفحص يتساءل عما إذا كانت النتيجة قد أدرجت في مقدماتها.

لكن إثبات المصادرة يتطلب أكثر من مجرد وجود علاقة بين الموضوع والمعياري. إذ ينبغي تحديد المقدمة التي تقوم عليها النتيجة، وبيان كيف تتضمن المقدمة النتيجة أو تفترضها، أو كيف يُغلق المسار أمام فحص الأساس الذي يمنح المعيار صلاحيته.

وعليه، فإن وظيفة فحص نقطة الأصل ليست استبعاد كل معيار مرتبط بالموضوع، بل تحديد ما إذا كانت العلاقة بينهما تتيح فحص الأساس الذي يقوم عليه الحكم بطريقة مستقلة، أم تجعل الموضوع يحكم على نفسه وفق معيار لا يمكن مساءلته من داخل المسار المعرفي المعتمد.

4. النظر القبلي والبعدي ومشكلة التسليم بالموجود

4.1. التمييز بين اتجاهي النظر

يُميز MANHAJ بين اتجاهين للنظر: القبلي والبعدي (القانون الثاني في "منهج" / فقرة 8.2 من الوثيقة المرجعية). ولا يتعلق هذا التمييز بمجرد الترتيب الزمني، بل بموقع النظر من الشروط التي تنتظم منها المعرفة. يتجه النظر البعدي إلى الموضوع أو الواقع أو النتائج انطلاقًا من إطار قائم، فيتناول ما تحقق داخله، ويحلل علاقاته ومشكلاته، ويقترح تفسيرات أو حلولًا ضمن حدوده. أما النظر القبلي فيتجه إلى فحص الشروط التأسيسية التي تنتظم منها عملية النظر نفسها، بما في ذلك نقطة الأصل والمرجعيات والمفاهيم التي تحدد ما يظهر موضوعًا للمعرفة وكيفية تناوله.

ولا يعني هذا التمييز أن النظر البعدي عديم القيمة، أو أن النظر القبلي يغني عن تحليل الوقائع والتفاصيل. فلكل منهما وظيفة، لكن الإشكال يظهر عندما يُعامل الإطار القائم بوصفه معطى خارج الفحص، بحيث لا يتجاوز النظر تحليل ما ينتجه الإطار أو محاولة إصلاحه من داخله.

4.2. نقد النتائج دون مساءلة الشروط

قد ينصب نقد مشروع فكري على النتائج التي انتهى إليها مشروع آخر، أو على الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على تطبيق تصور معين. غير أن هذا النقد قد يظل محدودًا إذا لم يتناول المرجعيات التي تحدد كيفية فهم المشكلة، والمعايير التي تُستخدم في تقييم البدائل.

فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروع أن ينتقد إخفاق سياسة اجتماعية لأنها لم تحقق المنفعة المتوقعة، لكنه لا يفحص معنى المنفعة الذي اعتمده، ولا الأساس الذي جعلها معياراً نهائياً للحكم. وقد ينتقد مشروع آخر تصوراً تاريخياً لأنه لم يفسر بعض الوقائع، بينما يظل ملتزماً بمقدمات تحدد مسبقاً ما يُعد تفسيراً تاريخياً مقبولاً.

4.3. التسليم بالموجود وتعميم النموذج التاريخي

تظهر إشكالية أخرى عندما يتحول نموذج تاريخي معين إلى معيار عام لفهم المجتمعات وتحديد مسارات تطورها. فقد يُعامل مسار تاريخي خاص باعتباره الطريق الطبيعي أو الضروري للتقدم، وتُفسر مسارات المجتمعات الأخرى بوصفها تأخرًا عن ذلك المسار أو انحرافاً عنه.

وهنا لا يتعلق الفحص بمجرد الاستفادة من المقارنة التاريخية، بل بالسؤال عما إذا كان النموذج المستخدم أداة تفسير قابلة للمراجعة، أم نقطة أصل تُقاس بها المجتمعات الأخرى دون مساءلة شروط نشأته وحدود صلاحيته. ويمكن أن يرتبط تعميم النموذج التاريخي بالمركزية الغربية إذا ثبت أن تجربة تاريخية غربية بعينها تُمنح موقع المعيار العام، وأن المفاهيم المستمدة منها تحدد معنى التقدم والتأخر لدى المجتمعات الأخرى. لكن لا يجوز افتراض هذا الارتباط في كل استعمال لنموذج غربي؛ فالحكم يتطلب فحص وظيفة النموذج في بنية المشروع ومدى إخضاعه للمساءلة.

4.4. العلاقة بين النظر القبلي والبُعدي

لا يقضي الفحص التأسيسي بإلغاء النظر البُعدي، بل يسعى إلى تحديد العلاقة بينهما. فالنظر إلى النتائج والوقائع ضروري، لكن تفسيرها يتأثر بالشروط المرجعية التي تنتظم منها عملية النظر. وبالمقابل، لا يمكن الاكتفاء بالحديث عن المرجعيات من دون فحص كيفية اشتغالها في تفسير موضوع محدد.

لذلك يتطلب فحص المشروع الانتقال بين مستويين: من منطوقه ونتائجه إلى المرجعيات التي تنتظم منها، ثم العودة إلى النتائج للتحقق من أثر تلك المرجعيات في مسار إنتاج المعرفة. ويساعد هذا الانتقال على تجنب تحويل الفحص القبلي إلى تأمل منفصل عن الشواهد، أو اختزال البحث في وصف النتائج دون مساءلة شروطها.

5. المفهوم والمعنى والمجال المفاهيمي

5.1. وحدة اللفظ لا تثبت وحدة المعنى

لا يكفي اشتراك مشروعين في استعمال لفظ واحد لإثبات أنهما يستعملان المفهوم نفسه بالمعنى نفسه. فقد تختلف وظيفة اللفظ باختلاف المرجعية التي ينتظم منها المشروع، وباختلاف المجال المفاهيمي الذي يتحرك داخله، وباختلاف العلاقات التي يقيمها مع المفاهيم الأخرى.

وعليه، فإن فحص المفاهيم لا يقتصر على تعريفاتها المعجمية أو التصريحات المباشرة بشأنها، بل يتناول موقعها داخل بنية المشروع والوظيفة التي تؤديها في إنتاج المعنى والحكم. فقد يستخدم مشروعان لفظ «التقدم» مثلاً، بينما يتحدد معناه في أحدهما بمقياس تاريخي محدد، وفي الآخر بمعيار مختلف. ولا يمكن حسم العلاقة بينهما بمجرد تطابق اللفظ. (فقرة 6.3.3 من الوثيقة المرجعية)

5.2. المجال المفاهيمي

يشير المجال المفاهيمي (فقرة 6.3.4 من الوثيقة المرجعية) في إطار الفحص إلى الحقل الذي تنتظم داخله المفاهيم والعلاقات التي يعتمدها المشروع في تناول الموضوع. ويحدد هذا المجال ما يمكن ربطه بما، وما الأسئلة التي يمكن طرحها، وما التفسيرات التي يمكن قبولها أو استبعادها.

ويقتضي فحص المجال المفاهيمي تحديد المفاهيم المحورية في المشروع، والعلاقات التي تربط بينها، والمرجعية التي تمنحها وظائفها، ثم اختبار مدى اتساق هذه العلاقات مع نقطة الأصل المعلنة أو المستنتجة. ولا يُفترض أن حدود المجال المفاهيمي تمثل خللاً لمجرد كونها محدودة؛ فكل مشروع يشغل ضمن مجال معين. وإنما يظهر السؤال المنهجي عندما تؤدي تلك الحدود إلى استبعاد بدائل أو أسئلة لازمة لفهم الموضوع، دون أن يقدم المشروع مبرراً كافياً لذلك الاستبعاد.

5.3. إحداثة المعنى

لا يتحدد معنى المفهوم بمجرد اللفظ الذي يعبر عنه، بل بموقعه داخل المجال المفاهيمي وبالعلاقات التي ينتظم ضمنها. ومن ثم، فإن فحص إحداثة المعنى يتناول موقع المفهوم في بنية المشروع، وعلاقته بنقطة الأصل والمرجعيات التي تحدد وظيفته. (نظرية المعنى 6.3 من الوثيقة المرجعية)

وقد يغير المشروع معنى مفهوم مألوف دون أن يغير لفظه، أو يستخدم مفهومًا مستمدًا من حقل آخر ضمن شبكة علاقات جديدة. لذلك ينبغي أن يتتبع الفحص الوظيفة الفعلية للمفهوم، بدل افتراض ثبات معناه بسبب ثبات اللفظ.

5.4. من المفهوم إلى الفعل المعرفي

تظهر أهمية الفحص عندما ينتقل المشروع من استعمال المفاهيم إلى بناء الأحكام والتفسيرات. فالفعل المعرفي لا يُفحص بمجرد التحقق من وجود تعريفات للمفاهيم، بل من خلال العلاقة بين نقطة الأصل والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى، ثم كيفية توظيفها في إنتاج النتائج.

ويقتضي ذلك تتبع مسار الاستدلال: ما المقدمة التي ينطلق منها المشروع؟ كيف يحدد معنى موضوعه؟ ما المعايير التي يعتمد عليها؟ وكيف ينتقل من هذه العناصر إلى النتيجة؟ وهل تتيح هذه العملية مساءلة مقدماتها، أم تفترض صلاحيتها سلفًا؟

وتساعد هذه الأسئلة على ربط التحليل المفاهيمي بمسألة صوابية المسار المعرفي، دون اختزال الفحص في تقييم منطقي منفصل عن المرجعية التي تنتظم منها عملية إنتاج المعنى.

6. اختلاف المدارس الفكرية وإمكان اشتراكها في مقدمات تأسيسية

6.1. الاختلاف في النتائج لا ينفي الاشتراك في التأسيس

قد تختلف المدارس الفكرية في تفسيرها للإنسان أو المجتمع أو التاريخ، وقد تتعارض في مواقفها السياسية أو الأخلاقية، دون أن يعني ذلك أنها تختلف بالضرورة في جميع شروطها التأسيسية. فقد تشترك مشاريع متباينة في بعض المفاهيم أو المعايير أو التصورات عن طبيعة المعرفة، مع اختلافها في النتائج التي تشتقها منها. ولا يجوز، في المقابل، استنتاج وجود تأسيس مشترك لمجرد التشابه في بعض النتائج أو المصطلحات. فإثبات الاشتراك يتطلب تحديد المرجعية أو العلاقة المفاهيمية التي يجتمع عندها المشروعان، وبيان وظيفتها في مسار إنتاج الفكر والمعرفة.

6.2. نقد الغرب من داخل بعض مرجعياته

يمكن أن يتخذ مشروع فكري نقد الغرب موضوعًا له، لكنه يعتمد في بناء نقده مفاهيم ومعايير نشأت داخل الحقول الغربية نفسها. ولا يثبت هذا الاعتماد وحده أن المشروع تابع للمركزية الغربية؛ إذ قد يستخدم المفهوم استخدامًا نقديًا، أو يعيد بناءه، أو يضعه ضمن مرجعية مختلفة.

إنما يتطلب الفحص السؤال عما إذا كان المشروع قد أخضع المفهوم ومرجعياته للمساءلة في مستوى تأسيساته، أم اكتفى باستعماله بوصفه معيارًا نهائيًا. كما ينبغي فحص ما إذا كانت البدائل التي يقترحها المشروع تخرج من حدود الإطار المرجعي الذي ينتقده، أم تظل تتحرك داخل تأطيراته.

وبذلك لا يكون معيار الحكم هو منشأ المفهوم وحده، بل وظيفته داخل المشروع وعلاقته بنقطة الأصل والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى.

6.3. عدم افتراض المركزية الغربية في كل مشروع

تستهدف الورقة اختبار فرضية استمرار فاعلية المركزية الغربية في بعض معارف الإنسانيات والمشاريع الفكرية، لا إصدار حكم مسبق على جميعها. ولذلك يجب أن يسمح الفحص بإمكان ظهور نتائج مختلفة: قد يثبت استمرار بعض المرجعيات الغربية في مشروع ما، وقد يظهر أن مشروعًا آخر يخضعها للمساءلة أو يتجاوز بعض شروطها، وقد لا تكفي الشواهد المتاحة للحسم.

كما لا يُفترض أن المرجعيات غير الغربية تتجاوز تلقائيًا الإشكالات التأسيسية، أو أن الانتماء إلى تقليد فكري معين يضمن استقلال المشروع. فالمساءلة المنهجية تتعلق ببنية المشروع ووظائف مرجعياته، لا بهويته المعلنة وحدها.

7. النموذج الإجرائي لفحص التأسيس المعرفي

7.1. من الأطروحة العامة إلى الفحص التطبيقي

لا يمكن إثبات أطروحة تتعلق بمعارف الإنسانيات في عمومها بمجرد عرضها نظريًا، كما لا يكفي اختيار أمثلة تؤيدها مسبقًا. لذلك تعتمد الورقة فحصًا تطبيقيًا لمشاريع فكرية متباينة، بهدف اختبار الفرضيتين الرئيسيتين وتحديد حدود ما تسمح به الشواهد.

وتُستخدم الحالات المنشورة في منصة "فحص" ⁽¹⁾ المشاريع الفكرية بمنهج النمذجة الفكرية بوصفها حقلاً أولياً للاختبار. ولا تُعامل أوصاف المنصة أو أسئلتها الأولية باعتبارها نتائج نهائية، بل باعتبارها مداخل توجه البحث وتساعد على تحديد المسائل التي تستحق التحقق من المصادر الأصلية.

7.2. الكشف عن البنية التأسيسية

يبدأ الفحص بتحديد منطوق المشروع الفكري: ما المسألة التي يعلن أنه يعالجها؟ ما المرجعيات التي يصرح بالاستناد إليها؟ وما المفاهيم والمعايير التي يستخدمها في تعريف الموضوع وتفسيره؟ ثم ينتقل إلى لوازم المشروع، بقدر ما يمكن إثباتها من بنائه، للكشف عن نقطة الأصل التي تنتظم منها عملية النظر. ويُفحص ما إذا كانت هذه النقطة معلنة أو مضمرة، وما علاقتها بالمركزية العقدية والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى.

ويُطرح هنا سؤالان مستقلان:

أولاً: هل تكشف البنية المرجعية عن اعتماد مفاهيم أو معايير مرتبطة بمركزية غربية دون إخضاعها للمساءلة، أم أن المشروع يفحصها أو يعيد بناءها أو يتجاوز بعض شروطها؟

ثانياً: هل تسمح بنية المشروع بفحص نقطة الأصل والمعايير التي يعتمدها، أم تتعامل معها بوصفها مقدمات نهائية؟

لا تُستخلص النتيجة من مجرد منشأ المفهوم أو موقف المشروع المعلن، بل من وظيفته في بنية الاستدلال.

7.3. فحص مسار إنتاج المعرفة والمعنى

يتناول هذا المحور العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى والفعل المعرفي. ويُعاد بناء المسار الذي ينتقل عبره المشروع من مقدماته إلى تفسيراته وأحكامه، ثم يُختبر ما إذا كانت المعايير التي يعتمدها مستقلة بما يكفي لفحص الموضوع، أم أنها مستمدة منه على نحو يجعل الحكم يعيد إنتاج مقدماته.

ويُستخدم مثال اللذة والمنفعة لتوضيح نوع السؤال، لا للحكم على تيار فكري بعينه. فإذا اتخذ مشروع مراكمة اللذة أو تعظيم المنفعة معياراً للحكم، فإن الفحص يتناول أساس هذا المعيار، وكيفية تعريفه، وعلاقته بنقطة الأصل، وما إذا كان المشروع يسمح بمساءلته. ولا يثبت وقوع المصادرة على المطلوب إلا إذا كشفت الشواهد أن النتيجة تُفترض في المقدمات أو أن معيار الحكم يستمد صلاحيته من الموضوع نفسه دون فحص مستقل.

1 منصة فحص المشاريع الفكرية على موقع بوابتي

<https://www.myportail.com/manhaj-intellectual-projects-examination.php>

كما يتناول هذا المحور مدى اتساق مسار الاستدلال مع نقطة الأصل المعلنة أو المستنتجة، وما إذا كانت الانتقالات بين المقدمات والنتائج مبررة، وما إذا كانت هناك مقدمات محورية جرى التسليم بها دون فحص رغم أثرها في النتيجة.

7.4. تطبيق النموذج على الحالات الفكرية

تضم منصة "فحص" المشاريع الفكرية ثماني حالات تمثل مداخل مختلفة لاختبار المسطرة المنهجية:

1. وائل حلاق: فحص الدولة الحديثة وحدود السيادة وشروط نقد الحقل الذي تنتظم داخله.²
2. مالك بن نبي: فحص شروط النهضة وديناميكا المنظومة الحضارية.³
3. إدوارد سعيد: فحص الاستشراق وعلاقة المركز والتمثيل بالمجال المفاهيمي الغربي.⁴
4. طه عبد الرحمن: فحص الائتمانية والمرجعية المؤسسة للفعل الفكري.⁵
5. علي عزت بيغوفيتش: فحص الثنائية الإنسانية وتعدد مستويات المعنى.⁶
6. محمد عابد الجابري: فحص نقد العقل العربي والحقل المرجعي الذي ينتظم منه.⁷
7. عبد الله العروي: فحص التاريخانية والتأخر التاريخي واتجاه النظر.⁸
8. ميشيل فوكو: فحص المركز والمرجع وإنتاج المعنى.⁹

2 فحص مشروع وائل حلاق:

https://www.myportail.com/compare_hallaq_faouzi_messeoud_sovereignty.php

3 فحص مشروع مالك بن نبي

https://www.myportail.com/compare_bennabi_faouzi_messeoud_dynamics.php

4 فحص مشروع إدوارد سعيد

https://www.myportail.com/compare_said_faouzi_messeoud_orientalism.php

5 فحص مشروع طه عبد الرحمن

https://www.myportail.com/compare_taha_faouzi_messeoud_logic.php

6 فحص مشروع علي عزت بيغوفيتش

https://www.myportail.com/compare_begovic_faouzi_messeoud_balance.php

7 فحص مشروع محمد عابد الجابري

https://www.myportail.com/compare_aljabri_faouzi_messeoud_epistemology.php

8 فحص مشروع عبدالله العروي

https://www.myportail.com/compare_laroui_faouzi_messeoud_historicity.php

9 فحص مشروع ميشال فوكو

https://www.myportail.com/compare_foucault_faouzi_messeoud_reference.php

لا تمثل هذه الحالات ترتيبًا تفضيليًا، ولا تفترض أن كل حالة تؤيد الفرضيتين. وهي ليست بديلًا عن تحليل المصادر الأصلية؛ بل توفر مداخل أولية تُختبر من خلالها أسئلة البحث. ويُحدد مدى التوسع في كل حالة وفق صلتها بالإشكالية، وقوة الشواهد المتاحة، وقدرتها على إظهار اختلافات ذات دلالة بين المشاريع.

7.5. المقارنة بين الحالات

بعد فحص الحالات بصورة منفصلة، تُقارن النتائج على محورين:

محور المرجعية والمركزية: يحدد طبيعة نقطة الأصل، وعلاقة المشروع بالمركزية الغربية أو غيرها، ومدى خضوع مرجعياته للمساءلة.

محور الصوابية المنهجية: يحدد العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع والمعايير، ومدى إمكان وقوع المصادرة على المطلوب، ومدى اتساق الانتقال من المقدمات إلى النتائج.

وتتيح المقارنة تحديد ما إذا كانت بعض الأنماط تتكرر بين المشاريع، أو إذا كانت الإشكالات تختلف من حالة إلى أخرى. ولا يُفترض أن التشابه في النتائج يعني وحدة أسبابها، كما لا يُفترض أن اختلاف المرجعيات يمنع وجود خلل منهجي مشترك.

7.6. مصفوفة الفحص المقارن

يمكن تنظيم نتائج الفحص في مصفوفة تشمل الحقول التالية:

حقل الفحص	السؤال الإجرائي
منطوق المشروع	ما القضية التي يعلن المشروع معالجتها؟
المرجعيات المعلنة	ما المرجعيات التي يصرح المشروع بالاستناد إليها؟
نقطة الأصل	ما المرجع الذي تنتظم بالنسبة إليه عملية النظر؟
المركزية العقدية	ما البنية المرجعية العليا التي تكشف عنها الشواهد؟
المجال المفاهيمي	ما المفاهيم والعلاقات التي تحدد مجال التناول؟
إحداثيات المعنى	كيف يتحدد معنى المفاهيم داخل بنية المشروع؟
اتجاه النظر	هل يفحص المشروع شروط الحقل أم يتحرك داخله بعد التسليم بها؟
معياري الحكم	ما المعيار الذي يحسم التقييم أو المفاضلة؟
صوابية المسار	هل الانتقال من المقدمات إلى النتائج مبرر، وهل تُفحص المقدمات المحورية؟
حدود النتيجة	ما الذي تثبته الشواهد، وما الذي يظل محتاجاً إلى فحص إضافي؟

هذه المصفوفة أداة تنظيم للفحص وليست بديلاً عن التحليل. ولا يشترط أن ينتج عن كل حقل حكم مستقل؛ إذ قد تتطلب بعض الحقول الرجوع إلى بعضها الآخر لتحديد العلاقة بينها.

7.7. التمييز بين الاستقلال المرجعي والصوابية المنهجية

لا يعني استقلال المشروع عن مركزية معينة أنه خالٍ من الأخطاء المنهجية، كما لا يعني وجود خلل في الاستدلال أن المشروع تابع لمركزية غريبة. لذلك يجب أن يظل الحكم على المرجعية مستقلاً عن الحكم على صوابية المسار.

فقد يتخذ المشروع مرجعية متميزة عن المرجعية الغربية، لكنه يقع في المصادرة على المطلوب في بعض استدلالاته. وقد يستعمل مشروع آخر مفاهيم نشأت في سياق غربي، لكنه يخضعها للفحص ويعيد بناءها ضمن مرجعية مختلفة. وقد لا تكفي الشواهد المتاحة للحسم في أي من المستويين. وهذا التمييز ضروري لتجنب تحويل الفحص إلى تصنيف مسبق للمشاريع، ولضمان أن تكون النتائج مرتبطة بما كشفه التحليل بالفعل.

7.8. من نتائج الحالات إلى الادعاء العام

لا يكفي فحص عدد محدود من المشاريع لإثبات أن جميع معارف الإنسانيات الحديثة تتحرك بالطريقة نفسها يمكن للحالات أن تكشف عن أنماط تأسيسية متكررة، أو أن تبرز اختلافات مهمة بين المشاريع، أو أن تثبت وجود إشكال في مشروع محدد. أما الانتقال من هذه النتائج إلى حكم عام على معارف الإنسانيات، فيحتاج إلى تبرير إضافي يبين حدود التعميم، ومسوغاته، ومدى تمثيل الحالات للظاهرة التي يراد وصفها. ومن ثم فإن هدف التطبيق ليس إصدار حكم شامل مسبق على الإنسانيات الحديثة، بل اختبار إمكان وجود الإشكالات التي تحددها الأطروحة، وبيان صورها وشروطها وحدودها.

8. تطبيق النموذج الإجرائي على نماذج من المشاريع الفكرية

8.1. من النموذج النظري إلى الفحص المقارن

لا يقتصر فحص التأسيس المعرفي على عرض المفاهيم والقوانين التي تضبطه، بل يقتضي اختبار إمكان تشغيلها على مشاريع فكرية تتباين في موضوعاتها ومرجعياتها وأدواتها النقدية. ولهذا تعتمد الدراسة على مجموعة من الفحوص التطبيقية المنشورة ضمن منصة "فحص" المشاريع الفكرية بمنهج النمذجة الفكرية (

MANHAJ)، مع الاستفادة من نتائجها في بناء مقارنة تركز على البنية المرجعية ومسار إنتاج المعنى، لا على المفاضلة العامة بين المفكرين أو ترتيبهم.

ولا يستلزم هذا الاختبار تحليل جميع الحالات المنشورة بالقدر نفسه من التفصيل. فالغرض ليس استعراض المشاريع الثمانية واحدًا واحدًا، وإنما اختيار نماذج تتيح اختبار الفرضيتين المركزيتين للدراسة: احتمال استمرار فاعلية مركزية مرجعية سابقة داخل بعض المشاريع التي تنقد مظاهرها أو نتائجها، واحتمال وقوع الدور المنهجي عندما لا تُفحص العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع ومعيار الحكم فحصًا مستقلًا.

وتُقرأ نتائج الفحص في ضوء التسلسل المنهجي الذي يعتمده MANHAJ: المركزية العقدية، فنقطة الأصل، فالمجال المفاهيمي، فإحداثية المعنى، فالفعل المعرفي. ولا يُعامل هذا التسلسل باعتباره قائمة شكلية من الأسئلة المنفصلة، بل بوصفه بنية مترابطة يُبحث من خلالها في كيفية انتقال المرجعية إلى مجال مفاهيمي، وكيف تتحدد المعاني داخل ذلك المجال، وكيف ينتظم الفعل المعرفي الذي ينتج الأحكام والتفسيرات.

8.2. نقد المجال المعرفي ونقد نقطة أصله: حالة إدوارد سعيد

يتيح فحص مشروع إدوارد سعيد التمييز بين نقد بنية معرفية قائمة وبين فحص التأسيس الذي جعلها ممكنة. فقد انصب مشروعه في نقد الاستشراق على تحليل التمثيلات التي أنتجها الخطاب الاستشراقي عن الشرق، والكشف عن ارتباط المعرفة بعلاقات القوة والسلطة. وتبرز أهمية هذا المسار في إظهار أن إنتاج المعرفة لا ينفصل عن الشروط التاريخية والمؤسسية التي ينتظم داخلها.

غير أن السؤال الذي يضيفه MANHAJ لا يتعلق بمدى أهمية هذا النقد أو عمقه، وإنما بموقع الفعل المعرفي الذي ينتجه. فهل يجعل النقد نقطة الأصل التي تأسس منها المجال المعرفي موضوعًا سابقًا للفحص، أم ينطلق من مجال قائم ليحلل خطاباته وتمثيلاته وآليات اشتغاله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تُستمد من كون المشروع ناقدًا للغرب أو من موضوعه المعلن وحده، بل من تحليل مرجعيته وأدواته وحدود المساءلة التي يتيحها ومدى مساهمتها في تثبيت النموذجية الغربية موضوع نقده.

وبهذا المعنى، تطرح حالة سعيد اختبارًا لفرضية إمكان نقد بعض منتجات المجال المعرفي دون تجاوز تأسيساته بالضرورة. ولا يعني ذلك أن كل نقد للاستشراق يعيد إنتاج المركزية الغربية، أو أن نقد سعيد يفتقر إلى القيمة؛ وإنما يعني أن نقد المخرجات لا يكفي وحده لإثبات تجاوز نقطة الأصل التي تنتظم منها إحداثيات المجال.

ويمكن القول إن حالة إدوارد سعيد تمثل عينة للفعل المعرفي الناقد لبعض الغرب باعتماد بعض الغرب ذاته فهو مسار معرفي داخلي لم يخرج من المساحة البعدية.

8.3. من تشخيص المشكلة إلى فحص معيارها: حالة عبد الله العروي

تتيح حالة عبد الله العروي اختبار العلاقة بين نقطة الأصل وتحديد المشكلة ومعيار الحكم عليها. فمشروعه المرتبط بالتاريخية والتأخر التاريخي يجعل التاريخ والمنهج التاريخي عنصرين أساسيين في فهم مشكلات الواقع العربي الحديث. ومن ثم لا يتوقف الفحص عند قبول التفسير التاريخي أو رفضه، بل ينتقل إلى سؤال أسبق: ما الذي يجعل وضعًا تاريخيًا معيّنًا يُعرّف بوصفه مشكلة؟ وما المرجع الذي يحدد معيار التأخر؟ وكيف تُختبر صلاحية الأداة التي يُقاس بها هذا التأخر؟

تكشف هذه الأسئلة أن تحديد المشكلة ليس بالضرورة خطوة محايدة تسبق المعرفة من دون أن تتأثر بها؛ فقد يتضمن تحديد المشكلة نفسه اختياريًا مرجعيًا ومعياريًا للمقارنة، كما قد يتضمن تحديدًا مسبقًا لما يُعد تقدمًا أو تأخرًا، وما ينبغي تجاوزه أو استعادته. ولذلك يقتضي الفحص التمييز بين وصف التحولات التاريخية، وتفسيرها، وتحديد ما بوصفها مشكلة تستدعي المعالجة.

ومن منظور MANHAJ، يصبح السؤال الحاسم هو ما إذا كان المشروع يُخضع نقطة الأصل التي تحدد المشكلة ومعيارها للمساءلة، أم يتحرك داخل إحدائيات سبق أن جعلت بعض الوقائع موضوعًا للتأخر وبعض المسارات معيارًا للتجاوز. وتوفر هذه الحالة مدخلًا لاختبار فرضية استمرار فاعلية مرجعية سابقة، لكنها لا تسمح وحدها بتعميم الحكم على التاريخية أو على جميع المشاريع التي تعتمد المنهج التاريخي. ويتوقف الاستنتاج على ما يشتهه الفحص من العلاقة بين نقطة الأصل ومعيار الحكم واتجاه النظر.

يمكن القول إن حالة عبد الله العروي تمثل نموذجًا للفعل المعرفي المتحرك في المساحة البعدية المنضبطة في تأطير النموذجية الغربية وتأسيساتها ومفاهيمها، مما يطرح أسئلة حول مدى جدارة مشروع العروي الفكري من حيث منطلقاته وذلك قبل الدخول لتفاصيله، لأنه إن ثبت فساد المنطلقات فلا حاجة للتوقف عند التفاصيل، وذلك حسب قانون الصوابية في "منهج" (الصوابية القانون الثالث في "منهج" / فقرة 8.3 من الوثيقة المرجعية)

8.4. إعادة تأصيل الفكر ونمذجة شروط التأسيس: حالة طه عبد الرحمن

تمنع المقارنة مع مشروع طه عبد الرحمن اختزال الفحص في ثنائية بسيطة تقسم المشاريع إلى مشاريع تابعة وأخرى مستقلة، أو إلى مشاريع نقدية وأخرى غير نقدية. فمشروع طه يتجه إلى إعادة تأصيل الفعل الفلسفي من داخل المرجعية الإسلامية، ويولي اللغة والمفهوم والمنطق والأخلاق أهمية في بناء أفق فكري لا يجعل النموذج الغربي مرجعًا نهائيًا.

غير أن وجود طموح تأسيس في مشروع فكري لا يلغي الحاجة إلى تحديد مستوى التأسيس الذي يشتغل عليه. فإعادة بناء الفكر من داخل مرجعية محددة تختلف منهجيًا عن جعل البنية التي تنتظم فيها المرجعية والمجال

المفاهيمي وإحداثيات المعنى موضوعًا صريحًا للنمذجة. ولا يدل هذا الاختلاف بذاته على تفوق أحد المشروعين أو بطلان الآخر، بل يحدد موضع السؤال الذي يعالجه كل منهما.

ومن ثم، تتيح هذه الحالة التمييز بين إعادة تأصيل الفعل المعرفي داخل مرجعية معلنة، وبين فحص الشروط التي تنتظم منها المرجعية والمجال والمعنى والفعل المعرفي. كما تذكر بأن الانتماء إلى مرجعية غير غربية لا يكفي وحده للحكم على الاستقلال الإحداثي، مثلما لا يكفي استخدام مفاهيم أو أدوات نشأت في حقل غربي لإثبات التبعية. المطلوب في الحالتين هو فحص نقطة الأصل وعلاقتها بالمجال والمعايير ومسار الاشتقاق.

8.5. ما الذي تضيفه الحالات المقارنة؟

لا تتطابق الحالات السابقة في موضوعاتها أو نتائجها. فحالة سعيد تبرز سؤال نقد المجال من داخله، وحالة العروي تركز على تحديد المشكلة ومعياري التأخر، بينما تكشف حالة طه عبد الرحمن اختلافًا بين إعادة تأصيل الفكر ونمذجة شروط تأسيس المجال.

وتدعم هذه الاختلافات ضرورة الفصل بين فرضيتين لا يجوز دمجهما في حكم واحد. تتعلق الفرضية الأولى باحتمال استمرار فاعلية مركزية مرجعية سابقة داخل مشروع ينقد بعض مخرجاتها أو آثارها. أما الفرضية الثانية فتتعلق بصوابية المسار المعرفي، وباحتمال الدور المنهجي عندما لا تُفحص العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع ومعياري الحكم فحصًا مستقلًا. وقد يثبت أحد الاحتمالين في حالة دون الآخر، وقد لا يثبت أي منهما؛ إذ لا تقتضي بنية الفحص افتراض النتيجة قبل تطبيقه.

وتؤكد المقارنة كذلك أن العودة إلى جذور الموضوع لا تعني بالضرورة فحص نقطة أصل المجال الذي يُنتج منه الفعل المعرفي. كما أن نقد الواقع أو تفكيك بنيته لا يساوي تلقائيًا نقد المرجعية التي تحدد إحداثيات النظر إليه. وفي المقابل، فإن استعادة مرجعية معلنة أو بناء مشروع فكري من داخلها لا يغنيان وحدهما عن فحص العلاقات التي تنتظم فيها المعاني والمعايير والأفعال المعرفية.

وبذلك لا تكون وحدة المقارنة في تشابه موضوعات المشاريع أو انتماء أصحابها إلى بيئات فكرية بعينها، وإنما في إخضاعها لأسئلة منهجية مشتركة: ما نقطة الأصل؟ وكيف يتحدد المجال المفاهيمي؟ وما إحداثيات المعنى؟ وما اتجاه النظر؟ وهل يستوفي مسار الاشتقاق شروط صوابيته؟

8.6. من تحليل الحالات إلى نتائج الفحص

لا تتحدد قيمة الحالات المدروسة بمجرد اختلاف موضوعاتها أو مواقفها الفكرية، وإنما بقدرتها على إظهار أوجه الاختلاف في البنية التي تنتظم منها عملية إنتاج المعرفة. فالمطلوب ليس تصنيف المشاريع إلى مشاريع تابعة وأخرى مستقلة، أو إلى مشاريع نقدية وأخرى غير نقدية، بل فحص العلاقة بين المرجعية ونقطة الأصل والمجال المفاهيمي وإحداثيات المعنى والفعل المعرفي.

في حالة إدوارد سعيد، يتيح نقد الاستشراق مساءلة العلاقة بين المعرفة والتمثيل والسلطة، والكشف عن الكيفية التي يسهم بها إنتاج المعرفة في تشكيل صورة الآخر. غير أن الانتقال من نقد التمثيل الاستشراقي إلى الحكم على البنية التأسيسية للمجال الذي أنتج ذلك التمثيل يقتضي سؤالاً إضافياً: هل أخضع المشروع المرجعيات التي تنتظم منها إحداثياته للمساءلة، أم ركز أساساً على كشف وظائفها وآثارها؟ ولا يمكن حسم هذا السؤال بمجرد أن سعيد ينتقد الاستشراق؛ إذ يجب التمييز بين نقد ممارسات حقل معرفي ونقد نقطة الأصل التي تحدد شروط إمكانه وحدود أسئلته.

أما حالة عبد الله العروي، فتتيح فحص العلاقة بين تشخيص الواقع التاريخي وتحديد بوضفه مشكلة. فمفهوم التأخر التاريخي لا يؤدي وظيفة وصفية فحسب، بل يرتبط بمعيار يُقاس به وضع تاريخي معين، وباتجاه يُفهم في ضوءه ما ينبغي تجاوزه أو تحقيقه. ومن ثم، لا ينحصر الفحص في السؤال عما إذا كان التشخيص التاريخي دقيقاً، بل يمتد إلى نقطة الأصل التي تنتظم منها دلالة التأخر، والمعيار الذي يمنح هذا الوصف صلاحيته. ومع ذلك، لا يثبت اعتماد مفهوم التأخر وحده أن المشروع خاضع للمركزية الغربية أو واقع في الدور المنهجي؛ فذلك يتوقف على تحليل الأساس الذي يستمد منه المعيار صلاحيته، ومدى إخضاعه للفحص.

وتقدم حالة طه عبد الرحمن مدخلاً مختلفاً، لأن مشروعه يتجه إلى إعادة تأصيل الفعل الفلسفي من داخل مرجعية معلنة، وإلى مساءلة بعض المسلمات التي تحكم الفكر الحديث. وتكشف المقارنة معه أن إعادة التأصيل لا تعني بالضرورة أن جميع مستويات التأسيس قد أصبحت موضوعاً للفحص؛ كما أن اختلاف المرجعية لا يكفي وحده لإثبات الاستقلال في إحداثيات النظر. لكن هذا التمييز لا يمثل حكماً سلبياً على المشروع، بل يحدد السؤال الذي ينبغي توجيهه إليه: ما مستوى التأسيس الذي يعالجه المشروع، وما العلاقات التي يجعلها موضوعاً للمساءلة، وما الذي يظل قائماً بوصفه مرجعاً ينظم عملية الاشتقاق؟

وتؤدي هذه الحالات الثلاث وظائف مختلفة في الاختبار. فحالة سعيد تتيح فحص العلاقة بين نقد المجال ونقد شروط تأسيسه، وحالة العروي تتيح فحص العلاقة بين تشخيص المشكلة ومعيارها، بينما تتيح حالة طه عبد الرحمن التمييز بين إعادة تأصيل الفكر وفحص العلاقات التأسيسية التي تنتظم منها عملية إنتاج المعنى. ولا تستلزم هذه الاختلافات أن تكون الحالات الأربع متفقة في النتائج، بل إنها تمنح المقارنة قيمتها لأنها تضع أسئلة منهجية مشتركة أمام بنيات فكرية مختلفة.

8.7. سجل الفحص المقارن للحالات الثلاث

تقدم المصفوفة الآتية سجلاً موحدًا للمقارنة. وهي مصفوفة تحليل أولي مستخلصة من اتجاهات الفحص الواردة في المسودة، وليست بديلًا عن توثيق الشواهد الأصلية لكل حالة.

الحالة	مدخل الفحص	السؤال المتعلق بالمرجعية ونقطة الأصل	السؤال المتعلق بصوابية المسار	ما ينبغي تتيبته بالشواهد
إدوارد سعيد	الاستشراق والتمثيل	هل يقتصر النقد على كشف بنية التمثيل، أم يمتد إلى مساءلة نقطة أصل المجال؟	هل يمكن تمييز مقدمات النقد عن المعايير التي يستعملها للحكم على المجال؟	مواضع تحديد المرجعية ومعايير النقد في أعماله
عبد الله العروي	التاريخانية والتأخر التاريخي	ما نقطة الأصل التي تحدد معنى التأخر والمعيير الذي يقاس به؟	هل المعيار مستقل عن الحكم الذي يُستخدم لإثباته؟	تعريف التأخر التاريخي وعلاقته بمعيار التقدم واتجاه النظر
طه عبد الرحمن	إعادة تأصيل الفعل الفكري	ما المرجعية المؤسسة، وما مستويات التأسيس التي يجعلها المشروع موضوعًا للفحص؟	كيف ينتقل المشروع من مرجعيته المعلنة إلى أحكامه، وهل تخضع المقدمات ذات الصلة للمساءلة؟	مواضع التأصيل المرجعي وبناء المفاهيم والاستدلالات

9. مناقشة النتائج: التأسيس المعرفي وحدود النقد البعدي

9.1. نقد النتائج لا يستنفد فحص المعرفة

توضح المقارنة المنهجية أن نقد نتائج المشروع الفكري لا يساوي بالضرورة نقد الشروط التي تنتظم منها عملية إنتاج تلك النتائج. فقد يتناول المشروع ظاهرة اجتماعية أو تاريخية بالنقد، ويكشف عن تناقضات في تفسيرها أو عن آثار مترتبة على معالجتها، مع بقاء بعض المفاهيم والمعايير التي تحدد معنى الظاهرة خارج نطاق الفحص.

ولا يعني ذلك أن النقد البعدي عديم القيمة، أو أن تحليل النتائج لا يستطيع الكشف عن الشروط التي أُنْتُجَتْها. إنما يعني أن كشف هذه الشروط يحتاج إلى خطوة فحص إضافية، تنتقل من النتائج إلى العلاقات التي تجعلها ممكنة، ومن مضمون الحكم إلى نقطة الأصل والمعايير التي تنتظم منها عملية إنتاجه.

ومن هنا تتحدد أهمية النظر القبلي في سياق MANHAJ: فهو لا يعني النظر إلى الوقائع زمنياً قبل حدوثها، بل فحص الشروط التأسيسية المتفرعة من مركزية عقدية عليا ما ضمنية أو معلنة، التي ينتظم منها الفعل المعرفي. وبذلك يصبح السؤال ليس فقط: هل التفسير صحيح؟ بل أيضاً: ما الشروط التي جعلت هذا التفسير ممكناً، وهل خضعت تلك التأسيسات للمساءلة؟

9.2. المركزية الغربية بوصفها فرضية فحص

لا يكفي إثبات أن مفهومًا ما نشأ في سياق غربي للحكم بأن المشروع الذي يستعمله يعيد إنتاج المركزية الغربية. كما لا يكفي اتخاذ المشروع موقفًا نقديًا من الغرب لإثبات استقلاله عن مرجعياته. فالحكم في الحالتين يتطلب فحص الوظيفة التي يؤديها المفهوم داخل البنية المرجعية، وموقعه في تحديد المشكلة ومعيار الحكم واتجاه النظر.

وعليه، لا ينبغي أن تتحول المركزية الغربية في هذه الورقة إلى تفسير شامل يُستخدم مسبقًا لقراءة جميع الحالات. بل يجب التعامل معها بوصفها فرضية قابلة للاختبار، تتطلب تحديد المرجعية المعنية، وإظهار كيفية استمرار فاعليتها داخل المشروع، وبيان الصلة بين هذه الفاعلية وبين المفاهيم والإحداثيات التي تنتظم منها عملية إنتاج المعرفة.

وتسمح هذه الصياغة بالتمييز بين نقد الغرب بوصفه موضوعًا، ونقد الشروط المرجعية التي قد تحدد كيفية بناء ذلك النقد.

9.3. الدور المنهجي وصوابية المسار

تتعلق الفرضية الثانية بمسار إنتاج المعرفة، ولا يجوز اختزالها في مسألة المرجعية الحضارية أو الفكرية. فالدور المنهجي (المصادرة على المطلوب) لا يثبت بمجرد أن المشروع يستخدم معيارًا مستمدًا من الموضوع، ولا بمجرد أن النتيجة تتصل بمقدماتها. وإنما يتطلب إثبات علاقة تجعل المعيار الذي يُفترض أن يبرر الحكم معتمدًا على الحكم نفسه، أو تجعل النتيجة مفترضة ضمن المقدمات التي يُفترض أن تنتجها.

ومن ثم، فإن فحص نقطة الأصل لا يؤدي آليًا إلى إثبات المصادرة على المطلوب؛ بل يحدد العلاقات التي ينبغي اختبارها. ويجب أن يوضح التحليل موضع الدور المفترض، وكيف يعتمد كل طرف من العلاقة على الآخر، ولماذا لا يوفر المسار أساسًا مستقلًا لتبرير النتيجة.

ويتصل هذا الإجراء بقانون الصوابية (القانون الثالث من "منهج" / الفقرة 8.3 من الوثيقة المرجعية) في MANHAJ، وفق الصيغة المرجعية التي تقرر أن ما لا يجوز لا تصح تفاصيله. ويقتضي استعمال القانون هنا التمييز بين صوابية التأسيس وصحة التفاصيل: فقد تكون بعض تفاصيل التحليل صحيحة أو مفيدة، لكن ذلك لا يحسم سلامة التأسيس الذي تنتظم منه. وفي المقابل، لا يجوز إبطال جميع تفاصيل مشروع لمجرد وجود سؤال تأسيسي لم يُحسم؛ بل ينبغي تحديد نطاق الأثر الذي يترتب على الخل، إن ثبت.

9.4. ما الذي تضيفه المقارنة بين المشاريع الفكرية؟

تتيح الحالات الثلاث بناء مقارنة لا تقوم على التشابه الموضوعي بين المشاريع، بل على وحدة أسئلة الفحص. باختلاف موضوعات سعيد والعروي وطه عبد الرحمن لا يمنع إخضاعها لأسئلة تتعلق بنقطة الأصل، والمجال المفاهيمي، وإحداثيات المعنى، واتجاه النظر، ومسار إنتاج الحكم.

وتتمثل فائدة هذه المقارنة في منع اختزال التأسيس المعرفي في موقف سياسي أو انتماء فكري أو استعمال مصطلحات بعينها. كما تتيح التمييز بين مشروع يعيد تأصيل مرجعيته، ومشروع يفكك حقلاً معرفياً، ومشروع يحلل تشكل المعايير والسلطة، ومشروع يحدد مشكلة تاريخية وفق معيار معين؛ إذ لا تؤدي هذه الوظائف المختلفة إلى نتيجة منهجية واحدة بالضرورة.

9.5. حدود الاستنتاج العام

لا تسمح الحالات المختارة، بمفردها، بالحكم على جميع معارف الإنسانيات الحديثة. فهي تتيح اختبار أسئلة منهجية على نماذج فكرية محددة، لكنها لا تمثل مسحاً شاملاً لجميع المدارس والتخصصات أو لجميع التحولات التاريخية التي مرت بها هذه المعارف.

كذلك، لا يثبت وجود إشكال تأسيسي في مشروع معين أن جميع نتائجه باطلة، ولا يثبت استقلاله في مرجعيته المعلنة أن جميع مساراته الاستدلالية سليمة. ويظل كل حكم محدداً بالمستوى الذي تناوله الفحص، وبقوة الشواهد التي تسنده.

وبناء على ذلك، فإن الادعاء الذي يمكن للورقة الدفاع عنه في مرحلتها الحالية هو أن فحص نقطة الأصل والمرجعيات واتجاه النظر يمثل مستوى منهجياً مستقلاً نسبياً عن نقد النتائج، وأن تطبيقه يتيح صياغة أسئلة أكثر تحديداً حول شروط إنتاج المعرفة. أما تحديد مدى انتشار المركزية الغربية أو الدور المنهجي في معارف الإنسانيات، فيحتاج إلى نتائج تطبيقية موثقة تتناسب مع اتساع هذا الادعاء.

10. الخاتمة

انطلقت هذه الورقة من إشكالية تتعلق بحدود نقد النتائج والتفسيرات التي تنتجها معارف الإنسانيات الحديثة، وبإمكان الانتقال من فحص ما تنتجه المعرفة إلى فحص التأسيسات التي تنتظم منها عملية إنتاجها. وفي هذا السياق، وظفت الورقة منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ) لبناء إطار يربط بين المركزية العقدية ونقطة الأصل والمجال المفاهيمي وإحداثية المعنى والفعل المعرفي، مع التمييز بين النظر القبلي والنظر البعدي، وفحص صوابية المسار المعرفي.

وانطلقت الدراسة من فرضيتين مستقلتين نسبيًا. تتعلق الأولى باحتمال استمرار فاعلية المركزية الغربية داخل بعض المشاريع الفكرية، حتى حين تتخذ من نقد الغرب أو الحداثة موضوعًا لها. وتتعلق الثانية بإمكان وقوع بعض مسارات إنتاج المعرفة في الدور المنهجي (مصادرة على المطلوب)، عندما لا تُفحص العلاقة بين نقطة الأصل والموضوع ومعيار الحكم فحسًا يسمح بتحديد الأساس الذي يمنح المعيار صلاحيته.

وقد أظهر البناء المقارن أن هاتين الفرضيتين تقتضيان مستويين متمايزين من الفحص. ففحص المرجعية يتعلق بالشروط التي تنتظم منها إحداثيات النظر وتحديد المشكلة، بينما يتعلق فحص الصوابية بالعلاقات التي ينتقل عبرها المشروع من مقدماته إلى أحكامه. ولا يلزم من إثبات أحد المستويين إثبات الآخر، كما لا يجوز افتراض تحققهما في جميع الحالات.

وتتمثل المساهمة المنهجية للورقة في اقتراح سجل فحص يسمح بمقارنة مشاريع فكرية مختلفة انطلاقًا من أسئلة مشتركة، دون اختزالها في انتماءاتها أو مواقفها المعلنة. ويتيح هذا السجل الانتقال من الانطباعات العامة إلى تحديد نقطة الأصل، ووظيفة المفاهيم، ومعايير الحكم، واتجاه النظر، وطبيعة الاستدلال، ثم ربط كل نتيجة بالشواهد التي تسندها.

بالمقابل، يجب التوضيح أن طبيعة الحالات المختارة لا تسمح بتعميم أحكام نهائية على جميع معارف الإنسانيات الحديثة، كما لا تبرر افتراض أن كل مشروع ينقد الغرب يعيد إنتاج مركزيته، أو أن كل اعتماد على معيار مستمد من الموضوع يمثل مصادرة على المطلوب.

وعليه، لا تتمثل النتيجة الأساسية للبحث في إثبات الفرضيتين مسبقًا، بل في تحديد شروط اختبارهما وإظهار ضرورة الفصل بينهما. ففحص التأسيس المعرفي يتيح مساءلة المرجعيات التي قد تتحول إلى مسلمات، كما يتيح اختبار صوابية الانتقال من نقطة الأصل إلى الحكم. وتظل قوة هذا الإطار مرتبطة بقدرته على إنتاج نتائج محددة، قابلة للمراجعة والتقييد والرفض متى لم تسندها الشواهد.

11- المراجع الأساسية للمنهج والمدونة التطبيقية

1. مسعود، فوزي. منهج النمذجة الفكرية (MANHAJ): الوثيقة المرجعية. الإصدار 1.0، سبتمبر 2026.

DOI: [10.5281/zenodo.22769627](https://doi.org/10.5281/zenodo.22769627)

2. مسعود، فوزي. منهج MANHAJ: إطار منهجي توليدي للنمذجة الفكرية. الورقة البحثية 01، مشروع MANHAJ، 2026.

DOI: [10.5281/zenodo.23138923](https://doi.org/10.5281/zenodo.23138923)

3. مسعود، فوزي. فحص إنتاج المعنى في الذكاء الاصطناعي: إطار MANHAJ. الورقة البحثية 02، مشروع MANHAJ، 2026.

DOI: [10.5281/zenodo.23214262](https://doi.org/10.5281/zenodo.23214262)

4. مسعود، فوزي. منصة فحص المشاريع الفكرية بمنهج النمذجة الفكرية (MANHAJ). موقع بوابتي

<https://www.myportail.com/manhaj-intellectual-projects-examination.php>

5. مسعود، فوزي. الأوراق البحثية لمنهج النمذجة الفكرية (MANHAJ). موقع بوابتي.

[/https://www.myportail.com/papers](https://www.myportail.com/papers)